



لم تتوقع أم نديم، السيدة الدمشقية القادمة لزيارة بناتها في خان الشيح (10 كلم جنوب غرب دمشق)، أن تكون هديتها على هذا النحو المذل وهي تقف للتتفتيش كغيرها من المدنيين العابرين على حاجز السومرية التابع للمخابرات الجوية عشية عيد الأم.

كبسولة دواء واحدة وقعت في يد عنصر الأمن وهو يفتش محفظة أم نديم، يسألها "ما يتعرفي الدواء ممنوع؟"، تجيب السيدة وقد أخرجت من جيب عبائتها علبة دواء كاملة بأنها لا تستطيع التخلص من دوائها الذي وصفه لها الطبيب، جواب السيدة لم يمنع الضابط المفتش من رمي الدواء على طاولة المصادرات مبرراً "ممنوع يا خالي، هيک التعليمات".

تعرف أم نديم، كغيرها من الموجودين في المكان، أنها أمام نقطة التفتيش الأكثر صرامةً بين حاجز دمشق، وأن لا أحد يجرؤ على مواجهة عناصر الأمن في حقهم بمرور السلع الغذائية الخاصة بأسرهم والأدوية الضرورية، فيستسلمون للتتفتيش قبل عودتهم لمنازلهم بأكياس فارغة.

وغالباً ما يراهن المدنيون على غض بصر أحد عناصر الأمن عن سلعة ضرورية يسمح بمرورها، لكن مزاج المفتشين السيئ وعيون الضابط الكبير في الغرفة الصغيرة على يسار الحاجز لن تسمح بتهريب ما هو أكبر من حجم علبة كبريت، وفق تعبير أم نديم التي رفضت التعليق بالمزيد بشأن إجراءات المفتش.

تفتيش دقيق:

وتعتبر معصمية الشام أولى بلدات الغوطة الغربية التي تستقبل زائرها القادم من دمشق، وحتى إن كان فارغ اليدين

فسيتوجب على من يستطيع دخول المدينة أن يتوقف للتفتيش والتدقيق أمام حواجز أمنية منتشرة على مسافة تقل عن كيلومترتين.

تواظب زينة من المدينة المحاصرة بشكل شبه يومي على اصطحاب ابنتها إلى حي المزة لإطعامهما وجبة غداء بعد أن نفذت مؤونتها المنزلية جراء منع الحكومة إدخال السلع الغذائية للمدينة التي يقطنها 40 ألفاً من المدنيين.

وتعلق زينة على ممارسات الحواجز التي تمر بها بشكل شبه يومي "أحياناً أتجاسر على الاحتفاظ بقطعتي ساكن لأطفالي لكنها غالباً ما تصادر عند نقطة التفتيش، لقد بات معلوماً أن كل ما يُؤكل لا يسمح بدخوله لمناطقنا المعاقة"، زينة التي قالت إن نساء تابعات لكتائب البعث يشرفن على تفتيش النساء على الحواجز، اشتكت من سوء معاملة العناصر للمدنيين وتمييزهم وفق سجلاتهم المدنية المدرجة على بطاقة الهوية.

تقول زينة "عندما يقرأ المفتش عبارة معضمية الشام على بطاقة الهوية سيوجهني بطريقة مهينة إلى امرأة مفتشة للتدقيق والتفتيش الكامل على جانب الحاجز، فيما تمر أمامنا عشرات النساء دون تدقيق أو تفتيش حتى".

جملة مشاكل:

وتمتنع القوات الحكومية المدنيين من إدخال المبالغ المالية إلى المناطق الخارجية عن سيطرة النظام، فأي مبلغ يزيد عن خمسة آلاف ليرة سورية سيُخضع حامله للتوقيف والتحقيق، وفيما تسمح الحكومة بتداول الدولار الأميركي والعملات العالمية داخل العاصمة للبيع والشراء في شركات الصرافة، فإن حمل ورقة من فئة مائة دولار قد يسبب لمدني عادي جملة من المشكلات على حواجز النظام.

ويسرد عبد الرحمن التقى من مدينة مضايا شهادته بهذا الصدد، ويقول إن عناصر حاجز السومرية قد أخضعوه لتحقيق استمر ساعات لمجرد حيازته مائة دولار أرسلت له من شقيقه المقيم في لبنان، يقول التقى "خلال عودتي إلى منزلي بجديدة عرطوز أوقفني الحاجز أربع ساعات بسبب مائة دولار أرسلها لي شقيقى، سألوني عن مصدرها وعن الدليل الذي يثبت ادعائي".

ويؤكد أنه استغنى عن المبلغ كي لا يقع تحت تهمة تمويل الإرهابيين أو هكذا أقنعه عنصر الأمن على الحاجز، وأخيراً عاد التقى إلى بيته سالماً، ولكن خالي الوفاض!.

الجزيرة نت

المصادر: